

المحاضرة السابعة/برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو (2019-2000).

مقدمة: شكلت سياسات الإنعاش الاقتصادي على الدوام أداة حيوية تسعى الحكومات من خلالها إلى معالجة التحديات الاقتصادية المختلفة، بدءًا من تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة، وصولًا إلى الأزمات الهيكلية. وتمثل هذه السياسات، بما تتضمنه من تدابير مالية ونقدية وهيكلية، محاولات جادة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الثقة، وإعادة عجلة النمو إلى الدوران. وتعد الجزائر، كغيرها من الدول، محطة لتطبيق العديد من برامج الإنعاش الاقتصادي في فترات مختلفة، سعيًا لتحقيق الاستقرار والازدهار. ونسعى من خلال هذا الدرس إلى استعراض مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأدواتها، والدوافع الكامنة وراء تطبيقها، والشروط اللازمة لنجاحها، مع تسليط الضوء بشكل خاص على برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر في الفترات الممتدة من 2000 إلى 2019، وتقييم أهدافها ومحتواها ونتائجها.

1/ مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: هي مجموعة من التدابير والجراءات التي تتخذها الحكومة أو البنك المركزي بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من خلال سياسات تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل وتحسين ثقة المستهلكين والشركات.

2/ أدوات ووسائل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي: غالبًا ما تعتمد سياسات الإنعاش الاقتصادي على أدوات تتمثل في:

- السياسة المالية التوسعية: مثل:

* **زيادة الانفاق الحكومي:** ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال مشاريع البنية التحتية، الإعانات والتحويلات الاجتماعية من أجل زيادة الطلب الكلي.

* **تخفيض الضرائب:** بمعنى ترك المزيد من الأموال في أيدي الشركات والأفراد (زيادة الدخل المتاح للأفراد والشركات) ما يزيد من الانفاق والاستثمار.

وكذلك يعتمد الإنعاش الاقتصادي أيضا على:

- السياسة النقدية التوسعية (politique monétaire expansioniste):

التي تتضمن خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار أو زيادة المعروض النقدي (توفير المزيد من السيولة في النظام الاقتصادي) عن طريق **عمليات السوق المفتوحة** (أين يقوم البنك المركزي بشراء السندات من البنوك والجمهور وبالتالي يقوم بإضافة أرصدة إلى حسابات البنوك التجارية و التي تدخل في النظام المصرفي وتزيد من ودائع الجمهور وبالتالي هذه العملية تمكن البنوك من تقديم المزيد من القروض لعملائها، ما يزيد من السيولة و المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد)، أو **تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك**

(تخفيض النسبة المئوية من ودائع العملاء التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي لدى البنك المركزي أو في خزائنها ولا يمكنها استخدامها في الإقراض).

- **تدابير هيكلية:** تتمثل في تقديم حوافز للقطاعات الاقتصادية المتضررة، أو تسهيل الإجراءات لإنشاء الأعمال، أو دعم البحث والتطوير والابتكار.

ملاحظة: تسمح هذه السياسات بتحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع في النفقات العامة، ما ينشط الجهاز الانتاجي ويرفع مستوى العمالة وبالتالي هذا ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك فإن زيادة العرض الكلي يؤدي إلى زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة وهذا يعني " زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد مؤشرات النمو الاقتصادي". وبمعنى آخر فإن سياسة جانب العرض تعمل على تحسين وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وعندما يزيد العرض الكلي فإنه يوفر الأسس لنمو اقتصادي مستدام عن طريق زيادة الانتاج، خلق فرص العمل، تحسين مستويات المعيشة، تعزيز القدرة التنافسية.

3/ دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي: يمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الرئيسية لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي في نقطتين أساسيتين وهما:

① - **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** بسبب انخفاض إنتاج السلع والخدمات و هذا يؤثر سلباً على مستويات الدخل والمعيشة ما يستوجب ضرورة إنعاش الاقتصاد من أجل زيادة النمو الاقتصادي.

بالنسبة للجزائر نجدها سجلت نسب متدنية في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من 1986 وللتذكير فإن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال (1987-1994) هو 0,5% ما حتم على الحكومة اللجوء إلى إصلاحات اقتصادية في التسعينات تحت إشراف صندوق النقد الولي، ومن ثم الشروع في برامج الانعاش ابتداء من 1999 , الامر الذي سمح لنسبة نمو الناتج الحقيقي أن تنتقل من -0,7% سنة 1994 إلى 5,1% سنة 1998. كذلك الناتج المحلي الإجمالي انتقل من 1487,4 مليار دج سنة 1994 إلى 2830 مليار دج سنة 1998.

② - **ارتفاع معدل البطالة:** فعندما تفقد الشركات أعمالها تصبح مضطرة إلى تسريح العمال ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وهذه السياسات تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي خلق فرص عمل جديدة من أجل امتصاص هذه البطالة.

وتعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، لذلك حاولت الجزائر محاربتها عن طريق تنفيذ العديد من البرامج والسياسات.

4/ شروط تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي: إن فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي مربوطة ومرهونة بتوفر الشروط الأساسية الثلاث:

1- أن تتوفر المؤسسات على الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها.

2- أن يكون الميل للاستيراد ضعيفا، يعني لا نلجأ كثيرا إلى الاستيراد من أجل تلبية الطلب، حتى لا نؤثر سلبا على التشغيل وعلى الميزان التجاري.

3- التنفيذ الفعال والتوقيت المناسب والتكامل بين مختلف الأدوات المستعملة والتنسيق بين مختلف السياسات.

5/ برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر: أطلقت الجزائر عدة برامج للإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 و نسردها فيما يلي:

① - برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004): بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفضل سياسة التعديل الهيكلي المنتهجة منذ 1994 وكذا ارتفاع الموارد المالية للجزائر (بعد ارتفاع أسعار المحروقات)، شرعت الحكومة في تحضير فضاء اقتصادي ملائم يسمح بالرفع من القدرات الانتاجية للمؤسسات الجزائرية وجعلها المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر سنة 2000 والذي قدر بـ 3,8% يعتبر غير كاف لتلبية حاجيات السكان لا سيما في مجال الشغل والسكن، وعلى ضوء ذلك تم وضع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004).

1-التعريف ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004): هو مخطط تم إقراره في أبريل 2001، يحتوي على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001 – 2004) بمبلغ إجمالي قدر بـ **525 مليار دج** أو ما يعادل **7 مليار دولار** ، ويهدف هذا البرنامج إلى تسوية المشاكل الموجودة وتدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى العشرية السابقة، كما يهدف إلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

2-اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004): سطرت فيه الأهداف التالية :

- * رفع نمو الناتج الداخلي الحقيقي الخام إلى ما لا يقل عن 5% سنويا.
- * توفير أزيد من 850 ألف منصب شغل خلال هذه الفترة (2001 – 2004) وتخفيض معدل البطالة.
- *توسيع شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية و الخدمات البريدية.
- * التخفيف من حدة أزمة السكن، بإنشاء عدد كبير من السكنات وبمختلف الصيغ بحيث خصص جزء كبير من الاموال لتمويل هذا المشروع.
- * تهيئة وإنشاء الهياكل القاعدية التي من شأنها إعادة بعث وإعطاء ديناميكية قوية للنشاطات الاقتصادية.
- * تشجيع الاستثمار من خلال تبني سياسة تهدف إلى جذب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.
- * دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية في مختلف القطاعات من أجل زيادة الانتاج وتحسين القدرة التنافسية.

3-مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي: محتوى مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004) يمكن توضيحه في الجدول التالي:

المجموع نسبة مئوية	مجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	—	—	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

الوحدة / مليار دج

نلاحظ من خلال الجدول أن "الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية" خصص له أكبر حجم في الغلاف المالي المقرر في هذا البرنامج بـ **210,5 مليار دج** على مدى أربع سنوات بنسبة **40,1%** من حجم البرنامج وهو ما يوحي بالاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع، وكان هدفه توفير 148800 منصب عمل. يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ **204,2 مليار دج** بنسبة **38,8%** من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج وقسم على الفروع الأساسية كالتالي:

①- برنامج التنمية المحلية 97 مليار دج.

②- برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية 17 مليار دج.

③- برنامج تنمية الموارد البشرية 90,2 مليار دج.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد خصص له 12,4% من الغلاف المالي للبرنامج وذلك لكونه استفاد سنة 2000 من برنامج مستقل عن برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004).

4- نتائج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004): إن نتائج هذا البرنامج تعتمد على تقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة له ويمكن أن نلخص أهم ما تم تحقيقه فيما يلي:

1_ تحقيق نمو للنتائج المحلي الإجمالي وصل إلى 6,9% سنة 2003 مع العلم أنه كان في حدود 2,01% سنة 2001، وهو ما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للمواطن.

2_ معدلات التضخم خلال فترة البرنامج تراوحت بين الانخفاض والارتفاع كما يلي (4,2%، 1,4%، 2,6%، 3,6%) الموافقة للسنوات التالية (2001، 2002، 2003، 2004) وهذا عكس ما تم التخطيط له (عدم التحكم في التضخم).

3_ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدر بـ 9,6 مليار دولار .

4_ الديون الخارجية تقلصت إلى 21,41 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 25,1 مليار دولار سنة 2000.

5_ البطالة: تم تخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة خلال فترة هذا البرنامج خاصة بعد إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب.

6_ الناتج الداخلي الخام عرف هو الآخر ارتفاعا لأبأس به إذ انتقل من 54,7 مليار دولار سنة 2000 إلى 84,6 مليار دولار سنة 2004.

② - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009): بعد انتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004) عملت الدولة على مواصلة جهودها بدعم الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بـ { البرنامج التكميلي } من أجل مواصلة الانجازات المتبقية في البرنامج السابق، وكذا مواصلة تدعيم جهود الانعاش، حيث خصص لهذا البرنامج التكميلي غلاف مالي قدر بـ **4202,7 مليار دج**، وفيما يلي التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر (2005 – 2009).

القطاع الرئيسي	المبالغ المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الكهرباء والغاز، مخططات تنمية محلية)	1909.2	45.5%
المنشآت القاعدية (الري، النقل، الأشغال العمومية، تهيئة الإقليم)	1699.1	40.5%
القطاعات الإنتاجية الحيوية (الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، السياحة، الاستثمار، دعم خلق المؤسسات)	336.2	8%
قطاعات أخرى (غير محددة بدقة في المصدر)	258.2	6%
الإجمالي	4202.7	100%

- يتركز البرنامج بشكل رئيسي على التنمية المحلية والبشرية، حيث يشكل برنامج تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر (45,5%)، ويتضمن مشاريع في مجالات السكن، التعليم، الصحة، الكهرباء، الغاز، وتنمية المناطق الريفية. كما حظيت المنشآت القاعدية بنسبة كبيرة (40,5%)، مع مشاريع كبرى في الري، النقل، والأشغال العمومية تهدف إلى تهيئة البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. بالمقابل، حصلت القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الفلاحة والصيد البحري والصناعة على نسبة ضئيلة نسبياً (8%)، مما يعكس تركيزاً أقل على تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات المنتجة للثروة خارج قطاع المحروقات.

هذا التوزيع يعكس السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والتي ركزت على تحسين مستوى معيشة السكان وتعزيز البنية التحتية، مع اهتمام أقل بالقطاعات الإنتاجية الحيوية، مما أثر على فعالية البرنامج في تنويع الاقتصاد الوطني.

كان مبلغ 4202,7 مليار دينار جزائري الذي خصص لهذا البرنامج التكميلي لدعم النمو، مبلغاً أولياً، ليتم بعد ذلك إعادة تقييمه والحاقه بتمويلات اضافية موزعة كما يلي:

①- إقرار برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بـ 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بـ 668 مليار دج.

②- الموارد المتبقية من البرنامج السابق والمقدرة بـ 1071 مليار دج.

③- الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج.

④- التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة والمقدرة بـ 1140 دج.

ليصل الغلاف المالي الى 8705 مليار دج = 114 مليار دولار.

نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009):

- بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد سجل نمو لا بأس به خلال فترة البرنامج التكميلي عدا سنة 2008 أين سجل فيها معدل نمو سلبي كما يبين ذلك الجدول التالي:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	5.3-	21.4

- قطاع الصناعة هو الآخر سجل معدلات نمو تتراوح بين 0,8% سنة 2007 الى 5% سنة 2009.

- قطاع البناء والأشغال العمومية هو الآخر سجل معدلات نمو جد مقبولة تتراوح خلال (2005 – 2009) بمعدل نمو متوسط قدره 9,3%.

- معدل الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 5,1% سنة 2005 إلى 2,4% سنة 2009، وفي المقابل ارتفع خارج قطاع المحروقات من 4,7% سنة 2005 إلى 9,3% سنة 2009.

- مؤشر البطالة سجل هو الآخر معدلات منخفضة (انخفض من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009).

عموما فإن فترة البرنامج التكميلي (2005 – 2009) سجلت نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة.

③- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ 2001 بالموارد التي كانت متاحة آنذاك، لتواصل الجهود بالبرنامج التكميلي في 2005 ويتدمج فيما بعد ببرامج إضافية تخص الهضاب العليا والجنوب، ومن أجل مواصلة هذه الديناميكية تم استحداث برنامج آخر يعرف بـ "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)"، وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الانجاز.

1- **محتوى ومضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):** خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) مبلغ مالي قدره **21214 مليار دج = 286 مليار دولار** ويشمل ما يلي:

1- برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دج = 130 مليار دولار.

2- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج = 155 مليار دولار.

2- توزيع المخصصات الاستثمارية على مختلف القطاعات في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

القطاعات وفروعها	المبالغ	النسبة المئوية
1- التنمية البشرية التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، التجارة، المجاهدين.	10122	49.5%
2- المنشآت الأساسية الأشغال العمومية، الطرق، الموانئ، المطارات، النقل، السكك الحديدية، المحطات الجديدة، تهيئة الإقليم، المدن الجديدة.	6448	31.5%
3- التنمية الاقتصادية الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، الصناعة، السياحة.	1566	7.7%
4- تحسين الخدمة والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.	1666	8.16%
5- مكافحة البطالة.	630	1.8%
6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.	6448	1.2%
المجموع	20412	100%

3- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، الصحة، التعليم العالي، التربية، إلخ).
- تطوير الهياكل القاعدية (الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، إنشاء مدن جديدة، إلخ).
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الفلاحة باعتبارها البديل الأساسي للمحروقات، الصناعة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير وتحسين الخدمة العمومية حيث خصص لها مبلغ 2039 مليار دج موزعة على قطاع العدالة، المالية، التجارة والعمل.

- مكافحة البطالة باستحداث مناصب شغل وخصص لذلك 360 مليار دج = 1,8% من قيمة البرنامج.
- تطوير البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للنهوض بالقطاع وعصرنته حيث خصص لهذا الغرض 250 مليار دج.

4- نتائج برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

- تم انجاز 24504 مؤسسة تربية عام 2010 و 26012 عام 2014.
- تم انشاء 82 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي سنة 2010 ليتم انجاز 99 مؤسسة عام 2014.
- الربط بشبكة المياه الشروب بلغ 98% سنة 2014 بينما كان 93% سنة 2010.
- بلغ الطول الإجمالي لشبكة الطرقات 117498 كلم سنة 2014 بالإضافة إلى 1133 كلم من الطرق السيارة والسريعة.
- السكن هو الآخر عرف تطور ملحوظ وبمختلف الصيغ.
- قطاع الطاقة أيضا عرف انتعاشا من خلال استكمال عملية ربط البيوت بشبكة الكهرباء والغاز.

4 - البرنامج الخماسي (2015 – 2019): يندرج هذا البرنامج ضمن جهود تنويع الاقتصاد من خلال تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، حماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر.

شجعت الخطة الخماسية (2015-2019) الرامية لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية، على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر خاصة (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة)، خصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي قدره **262 مليار دولار**.

ملاحظة: ان انخفاض أسعار البترول بشكل حاد ابتداءً من عام 2014 كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، خاصة على تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، فبسبب اعتماد الجزائر الكبير على عائدات النفط، أدى هذا الانخفاض إلى (تراجع كبير في الإيرادات الحكومية، ظهور عجز كبير في الميزانية، تآكل احتياطي الصرف الأجنبي). ما جعل الحكومة مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وتعديل أولوياتها و عليه كان لهذه الازمة أثر بشكل مباشر على تمويل وتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي كانت مدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019.

و على ضوء هذه الاحداث، تم التخلي عن البرنامج الخماسي ليم اصلاق مكانه برنامج اخر عرف **"بالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030"** و الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء يوم 26 جويلية 2016 و ذلك بهدف اتخاذ اصلاحات و تدابير استعجالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الاجل (عجز الميزانية) و محاولة تحقيق مقاربة تسمح بالتحول الى اقتصاد اكثر تنوع و استقرار و استدامة.

و عليه ارتكز هذا النموذج على 3 مراحل و شقين اساسيين من اجل تحقيق اهدافه كما نوضح ذلك في الاتي:

1-مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي(2016-2030): يسعى هذا المخطط الى تمكين الجزائر من أن تصبح ضمن الدول الناشئة خلال السنوات اللاحقة وهذه الانتقالة تمر بثلاث مراحل أساسية:

①- مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتمثل في النمو التدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

②- المرحلة الانتقالية (2020-2025): سعت من خلالها الجزائر لتدارك التأخر.

③- مرحلة الاستقرار والتقارب(2026-2030): حدد أن ينتهي الاقتصاد الوطني آخر هذه المرحلة من الفترة الاستدراكية وتلتقي مختلف متغيراته عن نقطة التوازن.

2-أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي(2016-2030): يمكن تلخيص أهداف البرنامج في شقين رئيسيين وهما:

1-المقاربة المستجدة للموازنة:

1- التحسين في الإيرادات الضريبية العادية بشكل يجعلها قادرة على تغطية معظم نفقات التسيير.

2- تحقيق انخفاض محسوس في عجز الخزينة في حدود 2019.

3- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

2-مقاربة التنويع و التحول الاقتصادي: و تضم مجموعة من الاهداف على المدى المتوسط و البعيد

يمكن إدراج اهمها فيما يلي:

* تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 6% بحلول 2030.

* مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد ب 2.3 مرة لذات الفترة.

* مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5,3% في 2015 الى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030.

* إيلاء اهتمام متزايد لتكوين الموارد البشرية من خلال تشجيع وتعزيز وإنشاء كوادر و عمالة مؤهلة.

* اهتمام متزايد بالجانب الزراعي من خلال التنمية الزراعية والريفية وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

* تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط اجراءات إنشاء المؤسسات، لاسيما توفير العقارات والحصول على القروض والخدمات العامة الجديدة.

خاتمة:

ختامًا، يمكن القول إن برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019، والتي تضمنت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، والبرنامج الخماسي للتنمية، قد عكست جهودًا متواصلة من الدولة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد حققت هذه البرامج، بدرجات متفاوتة، بعض الأهداف المرسومة لها، مثل تحقيق نسب نمو

معينة، وخفض معدلات البطالة، وتطوير البنية التحتية في بعض القطاعات. إلا أن التقييم الشامل لهذه التجارب يستدعي الأخذ في الاعتبار مدى مساهمتها في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام، وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

و في الأخير يبقى تقييم النتائج المحققة في المراحل الاولى خطوة مهمة تسمح بالتعديل في الخطط المستقبلية و استباق ايجاد الحلول للاختلالات الممكنة, كذلك تبقى الدروس المستفادة من هذه التجارب قيمة في رسم مسارات التنمية الاقتصادية المستقبلية للجزائر.